CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR
LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
(CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON
TRADE AND DEVELOPMENT
(UNCTAD)

البيان الصحفي رقم 41

حظر

لا يسمح باقتباس محتويات هذا التقرير أو
تلخيصها في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزة قبل يوم
29 نيسان/أبريل 2002 الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

TAD/INF/PR41
29 April 2002

المستهلك الأمريكي يحافظ على استمرار دوران عجلة الاقتصاد العالمي في عام 2001، ولكن من غير المحتمل أن يسهم في إحداث انتعاش قوي في عام 2002 في رأي الأونكتاد

تحدى الاقتصاد العالمي التنبؤات بحدوث كساد عميق عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر. غير أن نموا عالميا أكثر توازناً يبدو أمراً مشكوكا فيه نظرا إلى تواصل الاعتماد الشديد على أداء اقتصاد الولايات المتحدة. ولا بد من توافر حافز شديد على الطلب من جميع البلدان الصناعية الرئيسية ليكسب الانتعاش زخما ولتتلافى البلدان النامية الصعوبات في بلوغ أهداف نموها وتنميتها، حسب ما أفاد به ***تقرير التجارة والتنمية لعام 2002***[1] الصادر اليوم عن الأونكتاد.

---

(1) يمكن الحصول على *تقرير التجارة والتنمية لعام 2002* (رقم المبيع E.02.II.D.2, ISBN 92-1-112549-9) بسعر 39 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة وبسعر خاص قدره 19 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، من الجهة التالية: United Nations Publications, Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax: +41 22 917 0027, email: unpubli@unog.ch, Internet: http//www.un.org/publications؛ أو من الجهة التالية: United Nations Publications, Two UN Plaza, Room DC2-853, Dept. PRES, New York, NY 10017, USA; tel: +1 212 963 8302 or + 1 800 253 9646, fax: +1 212 963 3489, email: publications@un.org

وتباطأ نمو الاقتصاد العالمي بشدة خلال عام 2001، فانخفض من 3.8 في المائة إلى 1.3 في المائة في عام 2000. وعقب الانكماش الذي شهدته الولايات المتحدة، ضعف الأداء في جميع المناطق الاقتصادية الهامة في البلدان المتقدمة، وكانت آثار هذا الانكماش غير المباشرة على

البلدان النامية أقوى مما كانت عليه في فترات الانكماش السابقة. ولعبت التجارة الدولية دوراً رئيسياً في نقل تباطؤ البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. وبعد أن زاد حجم الصادرات بنسبة 14 في المائة في عام 2000 في حالة البلدان النامية، لم تزد هذه الأحجام إلا بأقل من 1 في المائة في عام 2001. وبلغ النمو 2.1 في المائة مقارنة بحوالي 5.4 في المائة في السنة السابقة في البلدان النامية ككل.

وانتكست عدة اقتصادات من الاقتصادات السوقية الناشئة، ولا سيما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وقاومت الصين والهند الضغط النزولي، إذ ارتفع النمو في الهند ارتفاعا طفيفا تجاوز قليلاً ما كان عليه في عام 2000. وظلت حالة أفريقيا مستقرة، وإن كان بمعدل نمو مفرط الانخفاض. وأتى التباطؤ الحاد في نمو التجارة على معظم فائض الحسابات الجارية الذي حققته البلدان النامية ككل في عام 2000. وبخلاف الكساد الذي شهدته أوائل التسعينات، لم يُحدث تخفيف السياسيات النقدية في البلدان المتقدمة تحولاً في رؤوس الأموال في اتجاه الأسواق الناشئة. وبالفعل، يكشف التقرير عن القلق لأن الارتفاع المسجل في التسعينات يبدو وكأنه ارتفاع حاد منقطع النظير.

غير أن معدلات الصرف ظلت ثابتة نسبيا على الرغم من تواصل ندرة تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، وهي تدفقات ازدادت انخفاضاً بعد 11 أيلول/سبتمبر. والاستثناءان الرئيسيان هما الأرجنتين وتركيا؛ ففي الأرجنتين، اقترنت نهاية نظام معدلات الصرف الثابتة بأزمة اقتصادية أوسع بكثير وبتخفيض حاد في قيمة العملة. وتجربة الأرجنتين تُعدّ تحذيراً من مغبّة استخدام قواعد بسيطة بحثا عن استقرار دائم.

وعلى الرغم من الرد المتضافر من أهم البنوك المركزية في العالم منذ 11 أيلول/سبتمبر، لم تكن السياسة العامة مركزة بثبات على الحد من أثر التباطؤ في العمالة والدخل الحقيقي إلا في الولايات المتحدة. ومعاهدة الاستقرار والنمو لمنطقة اليورو أدت إلى مناشدة أهداف قوامها العجز في الحسابات الجارية، مع مراعاة غير كافية للتقلبات الدورية التي تتعرض لها هذه المنطقة، في الوقت الذي لم تتفاعل فيه السياسة النقدية مع هذه المتغيرات بشكل قوي وبينما ساعد ضعف اليورو على الحفاظ على مستويات الطلب الأجنبي من منظور شامل، كانت السياسة الاقتصادية في منطقة اليورو تقييدية. وفي اليابان، تبدو الآمال أيضا معلقة على عملة ضعيفة تُحدث انتعاشا تقوده الصادرات. غير أن التقرير يفيد بأن الانتعاش المستديم في كلتا المنطقتين يتوقّف على زيادة ثقة دوائر التجارة والمستهلكين، بما يتجسد في استثمار وإنفاق استهلاكي أعلى؛ والسياسة النقدية وحدها لا يحتمل أن توفّر الحافز اللازم.

لا بد من وجود ثقة من جانب المستهلكين

يتوقف الكثير على قوة الانتعاش في الولايات المتحدة. فالإنفاق الاستهلاكي الأقوى مما كان متوقعا، مدفوعا بالازدهار النسبي في ظروف سوق العمالة وتحسّن ثقة المستهلكين، قد حدّ حتى الآن من هبوط الإنتاج وأومأ بحلول تحول. غير أنه يلزم أن يكون إنفاق الاستهلاك قويا بما فيه الكفاية لإقناع المنتجين بضرورة زيادة الاستثمار لكي يتحقق انتعاش قوي ودائم. وارتفاع مستوى مديونية الأسر المعيشية والتقصير في استخدام الطاقة الإنتاجية القصوى في الصناعة يثيران مشاكل بهذا الخصوص. ولئن كانت هناك بوادر قلق بشأن حدوث كساد مزدوج فإن النتيجة المرجحة هي أن يستقر اقتصاد الولايات المتحدة بمعدل نمو منخفض وإنما إيجابي. ولن يكون لذلك

سوى آثار عارضة محدودة في حالتي أوروبا واليابان، وكلتاهما ما زالتا معتمدتين على انتعاش تقوده الصادرات. وإضافة إلى ذلك، إذا ظل الدولار قويا في نفس الوقت الذي يكون فيه النمو في أوروبا واليابان بطيئاً، سيزداد عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة اتساعاً، مع خطر ظهور ضغوط حمائية متزايدة في ذلك البلد وخطر أن يكون تخفيض محتمل كبير في قيمة الدولار نقطة بداية فترة عدم استقرار أعم في العملات.

ونتيجة للسياسات العامة النشطة الرامية إلى حفز الطلب المحلي، عادت معظم الاقتصادات الآسيوية إلى حالات نمو إيجابي في الربع الأخير من عام 2001. وشهدت أيضاً بعض بلدان أمريكا اللاتينية علامات انتعاش في نهاية العام. غير أن النمو في البلدان الصناعية يجب أن يعود بسرعة إلى نسبة 3 في المائة لتحقيق زيادات عالية في العمالة والدخل في البلدان النامية. ويستلزم بلوغ هذا الهدف زيادات كبيرة في الطلب على صادرات البلدان النامية، وانتعاشا كبيرا في أسعار السلع الأساسية، وزيادة قوية في التدفقات الرأسمالية.

وفي سياق نمو عالمي بطيء، يمكن أن يوفّر تحسّن فرص الوصول إلى الأسواق محركاً هاماً مفيدا للنشاط في البلدان النامية. وفي الاجتماع الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في الدوحة، أقر بمشاغل البلدان النامية التي كانت قد أثيرت قبل ذلك في سياتل. والتحدي الآن هو أن يصبح النظام التجاري متعدد الأطراف أكثر ملاءمة للتنمية. وأفاد التقرير بأن النتيجة ستقاس بمدى قدرة البلدان النامية على اختراق الأسواق العالمية دون أن يتسبب ذلك في تقييد خياراتها في مجال السياسات الاقتصادية. وفي نفس الوقت، قد يتيح الاستخدام المتزايد للتجارة الإقليمية وآليات التمويل قدرا من التخفيف من حدة القيود الخارجية وشيئاً من الحماية من آثار عدم الاستقرار المالي. ومع ذلك، فإن بلدانا نامية كثيرة ستظل تحتاج إلى دعم مالي رسمي كبير. واكتسب تمويل التنمية أهمية أكبر بعد مؤتمر مونتيري. غير أن وعود العولمة ستظل صعبة المنال في غياب الاتساق المطلوب بين المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية.

*** *** ***

يرد هذا البيان الصحفي أيضا على شبكة الإنترنت على الموقع التالي:

http://www.unctad.org/en/press/pressref.htm

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالأشخاص التالي ذكرهم: Yilmaz Akyűz, Director, Division on Globalization and Development Strategies, tel: +41 22 907 5841, fax:+41 22 907 0274, email: yilmaz.akyuz@unctad.org; Erica Meltzer, Press Officer, tel: +41 22 907 5828/5365; or Alessandra Vellucci, Information Officer, tel: +41 22 907 4641, fax: +41 22 907 0043, email: press@unctad.org.

- - - - - -